العدد (1773) السنة السابعة - الأحد (18) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابة على الحيطان

التهديدات مرّة أخرى

عامر القيسي

بعد الانتخابات وقبل اعلان النتائج النهائية ، تصاعدت اصوات التهديدات بعودة العنف مجددا، وكتبنا حول هذا الخطاب الذي يؤجج الشارع ويغذي فايروسات الاحتقان فيه، ما يؤدي في النهاية الى اندلاع العنف الذي لايفرق بين الاخضر واليابس. ولم تصدر التهديدات من طرف واحد ، فقد هددت اطراف في السلطة واطراف خارج السلطة والاميركان، اي انهم اجتمعوا على ارعابنا حين يرغبون بارسال رسائل شفافة الى بعضهم البعض!! وكانت النتيجة ان هدمت البيوت على رؤوس ساكنيها في أول تفجيرات كارثية بعد ظهور نتائج الانتخابات واطلاق تصريحات التهديدات.

اليوم تبدو التصريحات اشد وضوحا، مع الاقتراب من كراسي السلطة، وأوسع اعلانا، واقرب تحديدا لنوع العنف المهدد به.

انه العنف الطائفي...هكذا يجري الترويج له والتهديد به دون حياء ، او اعتبار لمشاعر الناس، كأنه جزء من اللعبة الديمقراطية الجارية في البلاد رغم كل مثالبها. والأكيد ان مطلقي هذه التهديدات المرعبة يدركون جيدا تأثيرات مثل هذه التصريحات على حركة الناس اليومية ومصالحهم. صاحب محل تجاري في بغداد ، قال لي ، ان حركة السوق باهتة، وانه في بعض الايام وعندما يراجع حسابات المحل ليلا ، يجد بأنه قد دفع من رأسمال المحل الكثير من المصاريف ، وأكد ،ان هذه الحالة تتكرركلما انطلقت التصريحات النارية من أفواه السياسيين الذين يتشدقون بها امام كاميرات الفضائيات غير عابئين بتأثيراتها السلبية على حياة الناس، حتى قبل تحقيق نبوءاتهم!!

على المستوى الشعبي،فان مثل هذه التصريحات، تثير الكثير من الاسئلة والشكوك، حول من يقف وراء موجات العنف حقيقة التي تطل برأسها بين فترة واخرى وبتوقيتات محسوبة ،" حساب عرب" ، كما يقال ، ومن يمولها ومن يستطيع اطلاقها من عقالها كلما احتاج اليها ، او يرى ان استخدامها اصبح مفيداً جدا ل" تأديب " الآخرين الذين لايرغبون الانصياع لارادات محددة!. وعلى المستوى السياسي فان هذه التصريحات تلقي بظلالها على التقاربات السياسية وعلى عناصر الثقة التي ينبغي ان نؤسس لها خارج خطابات التهديدات التي تعبث بمشاعر وحياة المواطنين، وعلى العملية السياسية عموما، ما يخلق باستمرار ويقوي من عناصر الشك والريبة على حساب الثقة التي من المفترض وجودها بين اطراف قيادة العملية السياسية والمختلفين معهم.

التهديدات انتقلت من المربع الاول ، الى لغة الاحتمالات، الى الانسحابات ، ثم يجري تتويجها هذه الايام ، بانتقال مفردات التهديد الى الحالة المطلوبة وهي اعادة الوضع السياسي والامني الى ما كان عليه بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٠٠٣!

ان القراءة الموضوعية للمشهد السياسي العراقي الحالي ، تفرز لنا واحدا من الاستنتاجات المهمة ، وهي ان لاعودة للاقتتال الطائفي الذي يبشرون به بالطريقة التي جرى بها اعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، من الممكن ان تحدث اعمال عنف شديدة ، وهي متوقعة من دون الحاجة الى تهديدات أو تحريض، فبعض الخلايا مازالت نائمة والاختراقات الامنية يجري الاعتراف بها واقرارها عند كل تفجير بسيارة أو حزام ، والحواضن لم تنظف تماما، والمجالات الحيوية لعمل العنف على المستوى السياسي ما زالت شديدة التأثير، ومحاولات الضرب تحت الحزام مازالت جارية، والتخطيط لضربات كسر العظام ربما ما زالت في الغرف المظلمة ، لكن الحقيقة التي ينبغي ان يدركها اصحاب كل هذه المشاريع ، ان لاعودة الى ان يقتل بعضنا الآخر لسواد عيون الآخرين ،كل الآخرين!!

بين تحذيرات العراقية وإصرار الائتلاف على الطاولة المستديرة

خلافات اللحظة الأخيرة تعرقل حوارات تشكيل الحكومة

مع اصرار رئيس الوزراء نوري المالكي على تشكيل حكومة شراكة وطنية فان الحوارات بين الكتل ما تزال تراوح امام عقبة رئيس الحكومة ، زعيم ائتلاف دولة القانون يرى ان الحكومة الجديدة، التي ستتشكل بعد انتخابات، يجب أن تضم ائتلاف العراقية اعترافا منه بالقائمة التي حصدت على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان.

ويعتقد المالكي، انه من المبكر للغاية بالنسبة الى العراق أن يُدار بحكومة غالبية وان المطلوب هو تشكيل «حكومة شراكة وطنية» لضمان الاستقرار بعد سنوات من الحرب، مضيفا ان ذلك يعني أن الحكومة «ستكون ضعيفة نظراً الى تبعية أطرافها لمصالح متصارعة».

انتخبوا وينتظرون

بغداد / المدى

ويضع رئيس ائتلاف دولة القانون تصوراته وأمنياته لشكل الحكومة المقبلة (كنت أتمنى ان تكون تشكيلة الحكومة قائمة على أساس الغالبية ونتهي من مبدأ المحاصصة. لكن يبدو أنها فكرة مستعجلة حتى الآن)، مضيفا أنه يخشى أن تكون الحكومة المقبلة أكثر ضعفاً من الحكومة الحالية لأن جميع الشركاء في العملية السياسية يطالبون بمناصب وزارية مسبقاً ووصف ذلك بأنه أمر مؤسف.

هذه التصورات بحثها المالكي مع الرئيس جلال طالباني حيث طالبا في بيان صدر بعد الاجتماع بضرورة "تكثيف الجهود للاسراع في تشكيل الحكومة المقبلة، وهو الامر الذي سيتحقق عندما يحرص الجميع على جعل المصلحة العامة وخدمة العراق فوق أي مصلحة أخرى أو أي مكسب واعتبار آخر" فيما اكد الرئيس طالباني بانه "في حال استطاعت أي من القوائم الفائزة ان تسمي رئيساً للوزراء فانه سيكلف ذلك الشخص بتشكيل الحكومة".

فيما رفض المرجع الاعلى آية الله السيد علي السيستاني محاولات تهميش أي من القوى السياسيّة محذراً بان ذلك سيفتح الأبواب أمام تدخل الدول الإقليمية وتخريب العمليّة السياسيّة، حيث دعا السيد احمد الصافي ممثل المرجع السيستاني في مدينة كربلاء جميع الكتل السياسية الى البدء بحوارات جادة من اجل الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة. وشدد على ضرورة ان تتصف هذه الحوارات بالمصداقية وتتجنب ممارسة الخداع والتربص بالاخر، مشيرا الى ان ذلك من شأنه ان يؤدي الى الاساءة الى المسيرة الديمقراطية في العراق، مؤكدا اهمية مشاركة جميع الفرقاء السياسيين في هذه الحوارات وعدم تهميش أي منهم.

فيما جدد رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيد عمار الحكيم دعوة الائتلاف الوطني العراقي لعقد اجتماع يضم جميع الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات الى الطاولة المستديرة.

وقال الحكيم في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه: ان الطاولة المستديرة تساعد في تقارب الرؤى والأفكار والعمل المشترك من اجل تشكيل حكومة تستوعب الجميع تكون من أولوياتها خدمة المواطن، مضيفا انه تم التطرق للأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد خصوصاً المشاورات الجارية بين القوى السياسية العراقية من أجل الإسراع لتشكيل الحكومة ، إضافة الى ملف العلاقات الخارجية للعراق وأهميتها.

تشكيل الحكومة بين التعقيد وطرح الحلول

ويبدو ان مسألة تشكيل الحكومة تتجه الى التعقيد وليس الى الحل لا سيما ان الخلافات على المرشحين للمناصب التنفيذية ليست بين الكتل الفائزة فحسب، بل بين مكونات الكتلة الواحدة ما يهدد بعضها بالانهيار نتيجة الصراع على المناصب، حيث شهدت الايام الماضية تراشق الاتهامات بين «العراقية» و «دولة القانون» في شأن سعي كل منهما الى اجتذاب اعضاء من الاخرى.

ومع تسريب ائتلاف المالكي انباء عن محاولات «العراقية» اجتذاب بعض أعضائها أتهمت «العراقية» غريمتها بانها «قدمت أغراءات كثيرة الى أكثر من ١٣ عضواً للانضمام الى ائتلاف المالكي».

و أعلنت الناطقة باسم «العراقية» ميسون الدملوجي ان «أطرافاً مهمة من إئتلاف دولة القانون حاولت ترغيب بعض أعضاء العراقية بوسائل شتى وبمحاولات يائسة لكي يتركوا العراقية وذلك من خلال عرض المغريات عليهم».

واعتبرت الدملوجي في بيان ان «هذه الممارسات تدل على ضعف الالتزام بالقيم الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وتشير الى ابتعاد هؤلاء الأشخاص عن السلوك الحضاري والقيم الانسانية الرفيعة».

وفي الوقت الذي يواصل فية الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون مباحثات الساعات الاخيرة لاعلان تحالف يؤمن وجود كتلة كبيرة في مجلس النواب ستتمكن في حال انضمام التحالف الكردستاني اليها من تشكيل الحكومة الجديدة رفضت الكتلة العراقية بزعامة إياد علاوي العودة الى الاصطفاف الطائفي حسب قولها الذي سيفرزه تحالف الائتلافين وهددت بالانسحاب من العملية السياسية برمتها.

وقال اعضاء في القائمة العراقية ان الديمقراطية اصبحت مهددة وتمر في مرحلة خطرة وان مفهوم الشراكة الوطنية أصبح مجرد شعار لا واقع له في اشارة واضحة الى المحادثات الجارية بين «الائتلاف الوطني» و «ائتلاف دولة القانون» من اجل تشكيلهما الكتلة الاكبر في البرلمان المقبل، ما يسمح لهما بالحصول على المنصب الاهم في العراق وهو رئاسة الوزراء.

لكن مصدراً في «الائتلاف الوطني» أكد ان «هناك عقبات كثيرة لا تزال تواجه الوصول الى اتفاق نهائي بين الطرفين تمهيداً لإعلان التحالف او الاندماج بينهما».

وأوضح المصدر، ، ان «ائتلاف دولة القانون يطالب بإعلان التحالف قبل الاتفاق على تسمية رئيس الوزراء، وهذا ما يرفضه الائتلاف الوطني الذي يؤكد انه يجب تسمية المرشح الى رئاسة الحكومة قبل اعلان التحالف بين الائتلافين».

بهاء الاعرجي:

لانقبل ان نهيئ ارضاً خصبة ويأتي آخرون للعبور عليها في هذه المرحلة

واثل عبد اللطيف:

المناصب السيادية ينبغي ان تتم وفق استحقاق المرشحين من تصويت النواب المنتخبين

احمد الصافي:

على الكتل السياسية البدء بحوارات جادة من اجل الاسراع بتشكيل الحكومة الجديدة

من جانبه أبلغ سياسي مقرب من اجواء المفاوضات صحيفة الحياة اللندنية بأن التيار الصدري يهيئ لاعلان مفاجأة وهي انه سيقدم وزير الداخلية الحالي جواد البولاني كمرشح تسوية اذا لم يتم الاتفاق على أي من المرشحين للمنصب وأضاف ان «الصدريين ينظرون الى البولاني بأنه مقرب جدا منهم لانه كان أحد كوادرهم، وأستمرت علاقته الطيبة بهم حتى بعد انسحابه منهم».

الا ان القيادي والنائب عن التيار الصدري بهاء الاعرجي اكد ان الاخبار التي تنشر حول اختيار شخصية الوزراء اكثرها عار عن الصحة.

واوضح الاعرجي في اتصال هاتفي مع (المدى) ان مسألة البحث في ترشيح رئيس الوزراء المقبل من كلا قائمتي الوطني العراقي ودولة القانون لم تحسم بعد، موضحا ان طريقة اختيار مرشح لرئيس الوزراء والوقت الذي سيتم البحث به لم تطرق له كلا القائمتين، مؤكدا ان المشاورات ما زالت جارية لتشكيل كتلة برلمانية كبيرة.

وتابع: نحن لا نقبل ان نهيئ ارضاً خصبة ويأتي اخرون للعبور عليها في هذه المرحلة، مشيرا الى انه يوجد مرشحون من كلا القائمتين وان لم ننجح في اختيار احدهم سنلجأ الى مرشح التسوية، كاشفا في حال عدم توصل ائتلاف الوطني العراقي الى اي اتفاق مع دولة القانون ستتغير بوصلة خارطة التحالفات وسنبحث مع باقي الكتل في تشكيل كتلة برلمانية كبيرة ينبثق منها مرشح لرئاسة الوزراء.

لكن القيادي في «التحالف الكردستاني» محمود عثمان أعتبر انه «من السابق لاوانه الحديث عن مرشح تسوية لأن ذلك معناه فشل المحادثات بين الكتل السياسية التي لا تزال أولية».

وعلى رغم ان عثمان لم يستبعد طرح مرشح تسوية الا انه قال ان «تركيز الكتل منصب حالياً على حل الخلاف في شأن الاحقية لتسمية رئيس الوزراء وهل هي للقائمة العراقية ام للائتلافين (الوطني ودولة القانون) بعد اتحادهما».

وأضاف انه «لم يجر بين الكتل البحث في اسم شخص رئيس الوزراء، وهو محصور فقط بين مكونات الكتلة الواحدة»، مشيراً الى ان «الكرد ليس لديهم فيتو على أي شخصية واي من المرشحين يحترم ثوابت الكرد فانهم سيدعمونه، وحتى الآن لم يتخذوا قرارهم في شأن أي من المرشحين سواء كان اياد علاوي ام ابراهيم الجعفري وحتى نوري المالكي لان هذا متروك للجنة التي شكلوها للبحث في التحالفات مع القوائم الفائزة».

تشكيل الحكومة لن يتم بدون توافقات سياسية

ومع بحث اليات تشكيل الحكومة تبرز عقدة المناصب السيادية فلدورتين كان توزيع المناصب يتم على ثلاث كتل رئيسة على اساس العامل القومي والطائفي في الدورتين الانتخابيتين الماضيتين، هي «كتلة الائتلاف» و «والتحالف الكردستاني » و «جبهة التوافق».

وبتعبير اكثر دقة فإن المناصب كانت تقسم بين الشيعة والسنّة الاكراد، الا ان المشكلة التي تواجه الكتل الفائزة في الانتخابات الاخيرة هي ان الكتل الرئيسة الفائزة اصبحت اربع كتل بدلاً من ثلاث كما كان يحدث في الدورات السابقة بعد انشطار الائتلاف الوطني الى تحالفين، ومن هنا فإن تقسيم المناصب سيواجه مشكلة اكبر بكثير من تلك التي تواجهها الكتل حالياً لاختيار رئيس الوزراء.

ويرى القاضي والنائب السابق وائل عبد اللطيف ان «عملية توزيع المناصب السيادية والحقائب الوزارية عادة ما تتم تحت قبة البرلمان ويُعد مخالفاً للدستور اي اجتماع للكتل الفائزة في الانتخابات في جلسة اولية لتوزيع المهمات الجديدة يتم فيها الاتفاق على آلية توزيع الحقائب الوزارية والمناصب الرفيعة».

ويوضح في تصريح صحفي ان «مناصب رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان تتم وفق استحقاق المرشحين من تصويت النواب المنتخبين اي ان مرشحي منصب حتماً سينعكس على آلية توزيع المناصب السيادية والحقائب الوزارية بما يتناسب وحجم كل كتلة او قائمة او بالتفاهمات المشتركة وهي امر حتمي بحسب معطيات نتائج الانتخابات».

ويضيف: رئاسة الوزراء وفي شكل مبدئي على الكتلة التي ترغب في تسنم المنصب لاحد مرشحيها ان تحصل على ١٦٣ مقعداً او صوتاً من مجموع المقاعد والاصوات النيابية كما يتطلب للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية ثلثي اصوات اعضاء البرلمان وهكذا اي يمكننا القول ان العملية عادة ما تتم وفق رؤية توافقية بين الكتل الفائزة».

وعن عدم حصول الكتل الفائزة بمناصب سيادية على حقائب وزارية يقول «لا صحة لذلك ولا يوجد نص قانوني دستوري يمنع الكتلة الحاصلة على منصب سيادي من الحصول على حقيبة وزارية سيادية لكن هذا الامر كان معمولا به داخل بيت الائتلاف الوطني الذي كان يضم اطيافاً واقطاباً سياسية كبيرة».

ويؤكد النائب السابق قاسم داود ان «توزيع المناصب السيادية للوزارات امر لم تتم مناقشته او البحث فيه حتى الآن». موضحاً في تصريح لوكالة الاعلام المستقل ان «هناك متطلبات اكثر اهمية لا بد من حسمها قبل الدخول في تفاصيل عملية احتساب المناصب وتوزيعها».

واضاف: «العقدة الآن تكمن في منصب رئاسة الحكومة والامر يحتاج الى اتفاق الكتل المتحالفة او المزمع تحالفها على مرشح يحظى بتأييد مطلق ومن ثم يتم الخوض في تفاصيل الحقائب الوزارية الاخرى».

وتتمثل المشكلة الاخرى في عدد الوزارات التي ستشكل الحكومة، فالصراع على الوزارات السيادية سيحتاج الى وقت اضافي من المفاوضات للتوصل الى حل نهائي، فضلاً عن عدد الوزارات في الحكومة الذي يزداد بعد كل دورة انتخابية لارضاء المعترضين، فالوزارات الـ٢٧ تضاعفت الى ٣٣ وزارة في عهد ابراهيم الجعفري، والى ٣٧ وزارة في عهد نوري المالكي وقد يصل عددها الى ٤٠ وزارة او أكثر في الحكومة المقبلة.

واستحداث الوزارات بات ضرورة حتمية تفرضها طبيعة نظام المحاصصة السياسية والانتخابية والطائفية والتوافقات السياسية التي تحكم كل مرحلة، حتى ان الكتل استحدثت تعبير الاستحقاق الانتخابي للمطالبة بالمناصب التي باتت تمنح بعد حساب عدد المقاعد التي حصلت عليها كل كتلة.

خطورة الملف الأمني

الحوارات والتجاذبات التي تشهدها الساحة السياسية وما يكتنفها من غموض يسود مفاوضات بناء التحالفات وتأسيس حكومة جديدة، ربما تدفع بالوضع الامني الى التدهور من جديد. ومع أنه لا توجد هناك أي أدلة واضحة على أن التدهور الامني ربما سيثير موجة جديدة من العنف الطائفي والعرقي، فإن لغة الاتهامات المتبادلة بين القوى السياسية والتهديدات التي اطلقها بعض السياسيين والتي كان اخرها تصريحات رئيس القائمة العراقية اياد علاوي الذي حذر من عواقب وخيمة في حال استبعاد قائمته مضيفا أن جميع الخيارات مفتوحة أمامها، ومنها الانسحاب من العملية السياسية أو تشكيل كتلة برلمانية معارضة، في حال اندماج ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان.

وكانت القائمة العراقية حذرت، الاسبوع الماضي من أنها ستنسحب من العملية السياسية برمتها إذا اندمج ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر، مبينة أن ذلك سيجعلهما لا يخرجان من المنطقة الخضراء.

ويدور الجدل حاليا بشأن من سيشكل الحكومة خاصة بعد أن أعلنت المحكمة الاتحادية العليا في بيان لها في السادس والعشرين من شهر آذار الماضي ردا على طلب رئيس الوزراء نوري المالكي بتفسير المادة ٧٦ من الدستور العراقي التي تشير إلى الكتلة الأكبر في البرلمان التي تشكل الحكومة، حيث أعلنت المحكمة أن الكتلة النيابية الأكثر عدداً تعني إما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة دخلت الانتخابات وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، أو أن هذه الكتلة ناجمة عن تحالف قائمتين أو أكثر من القوائم التي دخلت الانتخابات واندمجت في كتلة واحدة، لتصبح الكتلة الأكثر عددا في البرلمان، الأمر الذي رفضته القائمة العراقية جملة وتفصيلا واعتبرته التفافا على الدستور و"انحناء" من القضاء العراقي أمام رئيس الحكومة نوري المالكي الذي يتزعم قائمة منافسة.

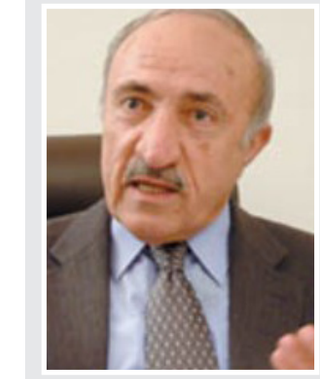

محمود عثمان:

من السابق لأوانه الحديث عن مرشح تسوية خوفاً من فشل المحادثات الجارية

رئاسة الجمهورية لا بد لهم من الحصول على ثلثي الاصوات وفي حال تعذر ذلك يتم اختيار المرشح الذي حصل على النصف زائداً واحد من مجموع النواب وذلك خلال الجولة الثانية من التصويت على منصب الرئاسة والامر نفسه بالنسبة الى رئيس البرلمان الذي يتم تنصيبه باعتماد الغالبية المطلقة لمصلحة احد المرشحين وكذلك بالنسبة الى رئاسة الوزراء».

ويقول عبداللطيف «في الدورة النيابية السابقة تم اعتماد معادلة رياضية دقيقة في توزيع المناصب حيث تم منح كل خمسة مقاعد نيابية حقيبة وزارية وهكذا اي كلما تضاعف عدد المقاعد زادت الحقائب ومنحت المناصب السيادية للكتل التي حققت اعلى المقاعد اي من ٤٠ – ٥٠ مقعداً واكثر تقاسمت الرئاسات الثلاث «الجمهورية والحكومة والبرلمان» وأضاف: «الكتلة التي تفوز بمنصب سيادي كرئاسة الحكومة مثلاً لا تحصل على وزارات سيادية وهكذا».

ويؤكد النائب السابق عن التحالف الكردستاني عبد الخالق زنكنة ان «نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة أفرزت اسساً وثوابت مهمة في الشارع العراقي ممثلة بأربع كتل كبيرة ومتجانسة اي تعذر فوز كتلة ما بغالبية مطلقة وهذا الامر

ميسون الدملوجي:

تعرض بعض اعضاء العراقية للترغيب والاستمالة ولكن المحاولات فشلت

الادارة الأميركية: صعوبات سترافق عملية تشكيل الحكومة

الادارة الاميركية تنظر بقلق الى مساجلات الكتل السياسية ويحدد الاميركان سلسلة من المخاطر والصعوبات التي سترافق عملية تشكيل الحكومة من ابرزها.

١- جيران العراق سيواصلون التدخل في شؤونه لأنهم يرون أن وجود حكومة عراقية ضعيفة من مصلحتهم.

٢- الجدالات التي أثارها قانون الانتخابات ستؤدي إلى جعل عدد كبير من العراقيين غير مكترثين بالعملية الانتخابية برمتها.

٣- المواقف والخطابات التي برزت قبل الانتخابات وبعدها ستؤدي إلى تقويض العلاقات بين مختلف الأطراف.

٤- مجلس النواب سيصوّت لسحب الثقة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

٥- في حال فشل بعض الكتل السياسية وبالتحديد (العراقية) في تحقيق وجود قوي لهما في الحكومة الجديدة، فإنهم سينقلبون عليها.

٦- الائتلاف الهش في الحكومة الجديدة سيكون غير قادر على صناعة القرارات وتنفيذها.

٧- الخوف من ان تحاول الحكومة الجديدة السعي إلى إعادة تجميع السلطات بيدها، متجاهلة التوازن الذي أوجده قانون السلطات المحلية.

٨- الخشية من ان تعجز الحكومة ومجلس النواب عن السعي الى ترسيخ الإصلاحات القانونية والاقتصادية وتنفيذها، ما قد يؤدي إلى الفشل في جذب الاستثمارات وخلق الوظائف.

ليست الانتخابات غاية في حد ذاتها، بل هي مقدمة لعملية معقدة تتضمن تشكيل حكومة جديدة قادرة على الحكم. وحتى لو قام رئيس الوزراء المالكي أو أي زعيم آخر بتشكيل ائتلاف يبقي العديد من الوزراء والمسؤولين في السلطة، فإن الكثير من المناصب في الحكومة العراقية ستتغير، وسوف يحتاج المسؤولون الجدد إلى عدة أشهر للقيام بأدوارهم في الحكم، كما سيحتاج المسؤولون القدامى إلى فترة موازية كي يحددوا مستوى نفوذهم وسلطاتهم في الحكومة الجديدة. في أحسن الظروف، سوف يحتاج المسؤولون المنتخَبون إلى شهر واحد أو شهرين ليتمكنوا من تشكيل ائتلاف حاكم، وإلى عدة أشهر لتعيين كل مسؤول بشكل رسمي، وتمكين الحكومة الجديدة من القيام بعملها. بعد ذلك سيحتاج المسؤولون والوزراء الجدد إلى فترة تتراوح بين ٦ و١٢ شهراً لتطوير المهارات والعلاقات التي يحتاجون إليها لكي يتمكنوا من العمل سوية وممارسة مسؤولياتهم بالكامل. أما في أسوأ الظروف، فإن تشكيل حكومة جديدة سيحتاج إلى فترة أطول من ذلك بكثير، لكن هذه الحكومة ستكون غير قادرة على الحكم بطريقة متماسكة، كما لن تتمكن من الحصول على دعم كافة الأحزاب والكتل السياسية في العراق.